المسؤولية المدنية للحَكَم
في المسابقات الرياضية

د. أحمد محمد عبد الرحيم حسن
أستاذ القانون المدني المساعد بكليات بريدة الأهلية
بالمملكة العربية السعودية

Abstract

Litigation is now a common occurrence, and the sport environment is not excluded. The law affects all aspects of sport, whether you are an Olympic champion, a referee of a soccer game, a fan of special team, a constructor or seller of sports equipment, or a coach of team. Many circumstances do occur in the field of sports through which administrators, coaches, referees, et cetera, could be entangled in legal disputes on the conducts of their duties in sports. With of referee's career in the sport competitions and the effective role of them in the result of matches regards to the importance, discussion about the duties of referees, their responsibilities arising from breaching their duties, required factors for imposing liability to them, and the Criteria of the standard referees are important. In this research, it is tried to analyze different aspects of civil liability of referees in the sport competitions.

الملخص

اللجوء إلى القضاء أمر طبيعي ، وعالم الرياضة ليس بمنأى عن ذلك؛ فسواء كنت لاعباً ، أو حكماً ، أو مشجعاً ، أو مدرباً أو حتى بائعاً للأدوات الرياضية ، تجد القاعدة القانونية المنظمة ، ولقد رأينا العديد من الدعاوى القضائية أبطالها مدربون أو لاعبون أو حكام، كان موضوعها الأساسي الادعاء بالانحراف عن السلوك المعتاد.

ومهمة الحكم في المسابقات الرياضية ، ودوره في تحديد نتيجة المباراة لأمر ذو شأن، والحديث حول التزامات الحكم، والمسؤولية الناشئة عن الإخلال بالتزاماته ، وأسباب قيام المسؤولية، ومعايير تحديد الحَكَم كل ذلك لمن الأهمية بمكان.

وفي هذا البحث سوف نتناول بالتحليل الجوانب المختلفة للمسؤولية المدنية للحَكَم في المسابقات الرياضية.

المبحث الأول
طبيعة عمل الحكم والتزاماته

مقدمة:

بدأت الرياضة في الظهور منذ القدم ولكنها كانت بداية متواضعة محدودة ، ثم تطورت تطوراً كبيراً حتى أصبح ما نراه في ميادين الرياضة من حيث الشكل والتنظيم ، والتنوع في المجالات الرياضية ،والقوانين المنظمة ، وزيادة عدد المتنافسين مختلفاً تماماً عما كانت عليه في الأيام الخوالي، ويرجع هذا التطور إلى الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي الذي نعيشه الآن.

ولقد ظهرت العديد من المشكلات كنتيجة متوقعة لهذا التوسع الهائل في ميدان الرياضة ، ولكنها تختلف حسب طبيعة كل رياضة وعدد المشاركين فيها، وعلى الرغم من أن معظم تلك المشكلات يمكن تصنيفها على أنها حوادث عارضة ،إلا أنهيمكن النظر إليهاعلى أنها نتاج طبيعي لمجموعة متداخلة من العواملوالأسباب المختلفة سواء كانت عوامل اجتماعية أو نفسية يمكن ضبطها ، لتؤدي بدورها إلى تقليل حجم تلك المخاطر.

ولقد أدى وجود هذه العوامل إلى التفكير في فرض المسؤولية المدنية على المخطئ وجبره على تعويض الضرر ، ولكن فرض المسؤولية المدنية في ميدان الرياضة يجب ألا يسير على نسق واحد فهي تختلف باختلاف نوع المسابقة وباختلاف المشاركين أيضاً ؛ فالمسؤولية المدنية في رياضة المصارعة تختلف عن المسؤولية في رياضة كرة القدم.

المطلب الأول
طبيعة عمل الحكم

مهنة التحكيم في المسابقات الرياضية من أكثر المهن المثيرة للجدل والنقاش سواء في مجال الرياضة أو عند رجال القانون ؛ و الحكم هو "ذلك الشخص المؤهل للفصل بين اثنين من الفِرَق سواء كانت المسابقة فردية أو جماعية".

وحكم المباراة منوط به ثلاثة أدوار[١]:

١- قاضي As a judge ؛ حيث يتولى تطبيق القواعد واتخاذ القرارات.

٢- مديرAs a manager ؛ حيث يكون مسؤولاً عن سير المباراة وعن اللاعبين.

٣- وسيطAs a mediator ؛ حيث يناط به حل الخلافات(conflicts) التي قد تنشأ بين اللاعبين.

ويناط بالحكم الكثير من الواجبات حتى يستطيع القيام هذه الأدوار ، وإهماله في تلك الواجبات يؤدي إلى ظهور النتائج الغير مرجوة ، ولكن بوضع الحكم في إطار المسؤولية المدنية وإجباره على تعويض الأضرار الناشئة عن الخطأ الصادر عنه قد يعمل على تقليل هذه الأضرار[٢].

ويمكن تصنيف الحكم كمتعهد مستقل(independent contractor) يمارس عمله دون أن يكون موظفاً تابعاً للجنة الحكام، و هذا التمييز مهم في حالة

---

(١) AHMADI E, MOHAMADZADEH H. Sources of stress on the Iran's professional referees [In Persian]. *The Olympic Journal*. ٢٠٠٩. P١٣

(٢) BELOFF H, KERR T, DEMETRIOU, M. *Sports Law*. Oxford: Hart Publishing, ١٩٩٩.p ٢١

وقوع خطأ من الحكم أثناء أداء واجباته أو ألحق ضرراً بالآخرين؛فإذا كان الحكم يعمل كمتعهد مستقل فإن لجنة الحكام في هذه الحالة تكون غير مسؤولةعن تعويض المضرور ، ولن تكون مسؤولة عموما عن تصرفات الحكم، ولكن إذا تم تصنيف عمل الحكم كموظف تابع للجنة الحكام فإنها ستصبح مسؤولة عن تعويض الضرر بموجب النظرية القانونية لمسؤولية المتبوع عن خطأ التابع (vicarious liability) ؛ لأنها لم تبذل العناية الواجبة (reasonable care) في اختيار ذلك المسؤول(١).

والميزة الوحيدة الأكثر إلحاحا في تحديد ما إذا كان الحكم موظفا أو متعهداً مستقلا هي درجة السيطرة التي يمكن للجنة الحكام أن تمارسها على أفعال الحكم؛فالحكم المستقل لا يخضع عموما لسيطرة لجنة الحكام، فهو يتميزبمهارات معينة تؤهله للعمل، ويتحمل نفقاته الخاصة، ويتكفل بشراء ملابسه الخاصة وأدواته ،ويتم دفع أجره على أساس كل مباراة.

وعلى أي حال تجدر الإشارة إلى أن وضع الحكم يختلف من دولة إلى أخرى على أساس قوانين الدولة وكذلك على طبيعة العلاقة القانونية بين الحكمولجنة الحكام.

❁❁❁❁❁

(١) CADKIN J. *Sports official Liability: Can sue if the ref missed a call?* Colorado: University of Denver Sturm, College of Law, ٢٠٠٧.p ٢٤

المطلب الثاني
التزامات الحكم

يتم تحديدالالتزامات التي يضطلع بها الحكمتجاه الرياضيين المشاركين على حسب العقد أو القانون وبذلك فهي تستند علىأساسين قانونيين:

أساس عقدي متعلق بالعناية الواجبة تجاه اللاعبين:

استنادا إلى العقد المبرم بين الحكام وقوانينالتشغيل الخاصة بهم، فإن الحكام ملزمون برعاية اللاعبين في المسابقات الرياضية، وعلى الرغم من أن اللاعبين لا يشاركون كقاعدة عامة في عملية التعاقد مع الحكام، ولكن سلامتهم محددة بوضوح على أنهاالغاية أو الهدف من العقد ، وبالتالي، فإن العلاقة التعاقدية بين الحكام والجهة الخاصة بتشغيله ينظر إليها على أنها ترسي أساسا قانونيا للمسؤولية في حال فشل الحكام في أداء الواجبات المنوطة بهم فيما يتعلق بسلامة المشاركين(١).

أساس قانوني متعلق بإدارة المباراة:

وبالإضافة إلى الواجبات التي يفرضها العقد ، فإن قواعد معظم الألعاب الرياضية تمنح الحكام سلطة على الرياضيين؛ على سبيل المثال، تفرض قواعد معظم الألعاب الرياضية على الحكام مسؤولية التأكد من إمكانية النزول للعب في الميدان، بالإضافة إلتوقيع الجزاء على السلوكيات غير القانونية أو غير الآمنة التي يتم رصدها، وكذلك إخراج الذين ينحرف سلوكهم بشكل صارخ عن الحدود المقررة. وبالتالي، فإن الحكام قادرون على ممارسة درجة من

---

(١) CARPENTER LJ. *Legal Concepts in Sport: A Primer*. ٢nd ed. Champaign: IL: Sagamore, ٢٠٠٠.p ٣٦

السيطرة على أعمال وسلوك الرياضيين، وبالتالي، فهم يتحملون التزاما قانونيا بذلك[١].

التزامات الحكم بالتفصيل:

١-فحص سطح الملعب والمرافق والمعدات والأدوات المستخدمة قبل بدء المباراة وضمان استمرار سلامتها خلال المسابقة.

ومن واجب الحكام التحقق من المرافق والمعدات المستخدمة في المباراة؛ فقواعد مختلف الألعاب الرياضية مثل كرة القدم، المصارعة، كرة السلة، الكرة الطائرة وغيرها تملي على الحكام التزامهمبفحص المرافق والأدوات التي سيتم استخدامها في المسابقة، وينبغي إبلاغ المنظمين بأي حالة خطرة يكتشفها الحكام، وينبغي اتخاذ خطوات لتصحيحها قبل بدء اللعبة.

فمن الخطرقيام المسابقة في مكان لم يراعى فيه استخدام المعايير الصحيحة، وفي هذه الحالة على الحكم تحويل المسابقة إلى مكان توافرت فيه المعايير الصحيحة، وإذا لم يتوافر هذا المكان فعلى الحكم تأجيل المسابقة.

ويجب على الحكم أيضاً أن يمنع اللاعبين من المشاركة في مكان لم تتوافر فيه المعايير الصحيحة أو كانت الأدوات والمعدات المستخدمة غير مناسبة ؛ ففي مباريات كرة القدم يجب على الحكم تأجيل المباراة إذا كانت أرضية الملعب غير صالحة أو مليئة بالحفر ، ويجب عليه أيضاً استبدال الأدوات الغير صالحة بأدوات أخرى صالحة كالكرة وشباك المرمى.

---

(١) DOBBS DB. *The law of tort*. St. Paul: West Publishing Co. ٢٠٠١,p ١١٤.

ومن التزامات الحكم أيضاً الاستماع إلى الملاحظات الجدية والبناءة التي يبديها المدربون والمعلمون ، ومحاولة تلافي كل ما شأنه تعطيل المباراة[١].

كما يلتزم الحكم أيضاً بفحص الأدوات التي يستخدمها اللاعب نفسه؛ فمن الدعاوى الكثيرة الموجودة أمام القضاء عدم تطبيق الحكم لقواعد السلامة ، لا سيما قواعد السلامة التي تتطلب معدات خاصة كارتداء الخوذة (helmet) أو عدم استعمال الأدوات التي من الممكن أن تسبب ضرر كارتداء اللاعب للقرط (earring) والذي نشاهده أحياناً في المباريات.

وعلى أية حال، يتحمل الحكم مسؤولية واضحة بشأن اتخاذ الإجراءات والتدابيرالفورية والمناسبة لحماية الرياضيين المعنيين.

٢- تحذير الرياضيين المتنافسين من أي مخاطر معروفة له أو اكتشفها أثناء التفتيش قبل المسابقة، ولكن لا يمتد هذا الالتزام إلى الأخطار التي يدركها المنافسون أو التي كان من الممكن أن يدركها الشخص العادي.

٣-التنبيه بحالة الطقس والظروف المناخية؛ حيث يجب على الحكم ألا يبدأ المسابقة في طقس غير مناسب ، وإذا بدأت يجب أن يوقفها لاحتمالية إصابة المشاركين بأضرار جسيمة.

---

(١) DOUGHERTY NJ, AUXTER D, GOLDBERGER AS, HEINZMANN GS. *Sport, Physical activity and the law*. Campaign, Illinois: Human Kinetics, ١٩٩٤, p١١

٤- إبقاء منطقة اللعب خالية من المعدات مثل الكاميرات وكذلكالمشجعين لأن ذلك قد يؤديإلى إصابة اللاعبين.

٥- ضبط تصرفات المشاركين وإنفاذ القواعد، وتنقسم القواعد الرياضية، من المنظور القانوني، إلى فئتين:

(أ) **مجموعة القواعد الأساسية التي تشكل الهيكل الرئيسي للرياضة:**

وهذه القواعد تعتبر بمثابة الخطوط العريضة التي يجب أن تسير عليه المسابقة ؛ كعدم السماح لحارس المرمى في كرة القدم أن يلمس الكرة خارج منطقة معينة ،والإخلال بهذه المجموعة من القواعد يندرج ضمن فئة أخطاء الرياضة (sport errors)، ولهاجزاء خاص يختلف باختلاف كل لعبة، ولكن لا يمكن عد هذه التجاوزات على أنها أخطاء قانونية توجب المسؤولية إلا إذا تم الاتفاق على تعويض غير تقليدي[١].

(ب) **مجموعة القواعد التي تفرضعلى الرياضيين اتخاذ الحيطة اللازمة:**

والهدف من هذه القواعد هو توفير ظروف آمنة وصحية للَّاعبين في المباراة، لثني العنف ، وتشجيع اللعب النظيف.

ولا يمكن للحكم خلال المسابقة الرياضية أن يمنع الانتهاكات كلية، ولكن عليه بذل العناية المعقولة لتطبيق القواعد المناسبة والتي من شأنها التقليل من تلك الانتهاكات ، ويلقى على عاتق الحكم مسؤولية التأكد من أن

---

(١) DOUGHERTY NJ. *Principals of safety in physical education and sport*. ٣nd ed. Reston, Virginia: National Association for Sport and Physical Education, ٢٠٠٢,p١٦

الطريقة التي يمارسها كل لاعب تسير على حسب القواعد المعمول بها ؛ فذلك يدخل في الإطار العام لمسؤولية الحكم خلال المسابقة.

ففي كرة القدم، على سبيل المثال، يعتبر ركل الساق من الأفعال الخطرة وضد قواعد اللعبة ، وإذا ما أقدم أحد اللاعبين على فعل ذلك متعمداً أو حتى كان ذلك عن طريق الصدفة ، ولم يجازى على ذلك ، سوف يكرر ذلك مرة أخرى ، واللاعب عندما يُرى فد أفلت من العقاب سوف يحاول بقية اللاعبين أن يحذون حذوه ، مما يؤثر سلباً على مستوى اللعبة وأداء اللاعبين ، وعندما يخفق الحكم في فرض القواعد الخاصة باحتكاك اللاعبين و اعتراضهم على قراراته والتصرفات غير اللائقة ، فإنه يضع نفسه في موقف قانوني حرج ؛ إذ أنه بذلك يضفي على ذلك السلوك المشين طابع الاستحسان مما يمنح الفرصة على طبق من ذهب للمشارك الذي أصيب بضرر لأن يقاضيه[١].

وللحكم السلطة الكافية وأيضاً الالتزام باتخاذ التدابير المضادة لمنع هذه التصرفات الخطرة والممنوعة، وذلك عن طريق توقيع العقاب على المشاركين الذين تصدر عنهم مثل هذه الأفعال.

فإذا تراخى الحكم عن توقيع الجزاءات والعقوبات المناسبة في وقت وقوع الانتهاكات كان معرضاً للمساءلة القانونية.

٦- ممارسة سلطة الرقابة والإشراف أثناء سير المسابقةواستمرارها حتى نهايتها.

---

(١) FAST K. *Sport liability law. A guide for amateur sports organizations and their insurers.* Vancouver: Dolden Wallace Folick LLP, ٢٠٠٤,p١٤

٧- من التزامات الحكم أيضاً طلب تقديم العلاج المناسب لمن يصاب من اللاعبين؛ فالحكم غير ملزم بتقديم الإسعافات الأولية أو العلاج بنفسهولكنه ملزم باستدعاء الطبيب المعالج لتقديم ما يراه مناسباً لعلاج اللاعب المصاب.

وفي المقام الأول، يجب على الحكم التأكد من أن الأطباء ومعداتهم موجودة خلال المنافسة؛ هذا بالإضافة إلى بداهة أن كل فريق من المتوقع أن يكون الطبيب من ضمن أعضائه.

ويجب على الحكم إيقاف اللعب فوراً عند حدوث ضرر للاعب يستوجب علاجه ،وبعدها يحدد الحكم ما إذا كان اللاعب غير قادر على الاستمرار في اللعب بحيث يجب تبديله أو أنه يحتاج إلى مساعدة بسيطة يستطيع من بعدها استئناف اللعب ، ويقع على عاتق الحكم مسؤولية استدعاء البدلاء عن طريق المدرب وكذلك السماح غير المقيد لنزول الفريق الطبي في أي وقت إذا استدعى الأمر ، وتحقيقاً لذلك يجب على الحكم أن يكون على دراية تامة بالقواعد التي تحكم التوقف عن اللعب وكذلك الوقت الضائع ،ويعد عدم الالتزام بقوانين اللعبة فيما يتعلق بتوفير العلاج الطبي للمصاب ومعالجته إهمالا[١].

❁❁❁❁❁❁

(١) FEINER S. The personal liability of sports officials: don't take the game into your own hands, take them to court! *Sport Law Journal*.١٩٩٧, p١٦

المبحث الثاني
المسؤولية المدنية للحكم

تحكم المسؤولية عن الإصابات الرياضية قواعد المسؤولية التقصيرية، وهذه الآلية وضعت لحماية حقوق الأفراد من الانتهاك ،وطبقاً لهذه القواعد يجبر المخطئعلى تعويض الضرر الذي لحق بالشخص المتضرر من جراء فعله.

وبعبارة أخرى فإن قواعد المسؤولية التقصيرية يتم إعمالها عندما يتسبب شخص في وقوع ضرر لشخص آخر أو عندما يتخلف شخص عن تقديم واجب قانوني لشخص آخر مما سبب له ضررا.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأسمى من تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية ليس معاقبة مسبب الضرر وإنما تعويض المضرور عن الأضرار التي لحقت به.

وقبل إجبار الحكم على تحمل المسؤولية عن إصابة اللاعب، يجب إثبات إهماله، ومن أجل ذلك، هناك أربعة عناصر تحتاج إلى دراسة: الالتزام، الخطأ، علاقة السببية، الضرر.

وهذه العناصر السابقة سوف يتم دراستها وتطبيقها على الحكم الذي يتولى إدارة المسابقة الرياضية ،وتخلف أي من هذه الأركان، سوف ينفي وجود المسؤولية التقصيرية[١].

❁❁❁❁❁

(١) GARDINER S, JAMES M, ROGER W, O'LEARY J, BOYES S, BLACKSHAW I, CAIGER A. *Sport Law.* ٢nd ed. UK: Cavendish Publishing, ٢٠٠١,p٩

المطلب الأول
تحديد مدى التزام الحكم

إن تحديد مدى التزام الحكم هو الخطوة الأولى في تحديد مسؤوليته عن الإهمال الصادر عنه ، وفيما يتعلق بالتزاماتالحكم التي نوقشت سابقا يمكننا أن نضيف أن جميع التزاماتالحكمومهامه تتلخص في تنفيذ الأنظمة والقواعد وحماية سلامة اللاعبين.

وبعد أن تم إثبات أن الحكمملزمبتنفيذ الأنظمة والقواعد وحماية سلامة اللاعبين،فالحكم هنا ملتزم ببذل عناية ،ولكن يجب أن نحددمعيار العناية المطلوبة (مستوى العناية المطلوبة) أو مستوى العناية التي يجب أن تفي بالغرضلأداء هذا الالتزام،وبعبارة أخرى، تحديد مدى عناية الحكم.

من الملاحظ والثابت أن اتخاذ القرارات من قبل الحكم تتم بشكل فوري وتحت ضغط كبير ، وبالتالي، يذهب المتخصصون إلى القول بأن سلوك الحكام يجب أن يقاس وفقا لمعيار أكثر تساهلا لا يقيد حرية تقدير الحكم؛ ويجب أن يكون الحكمحراً في القيام بمهامه دون خوف من التقاضي ، وإذا افترضنا أنالحكمقد تصرف بحسن نية وأحدث خطأ غير مقصودفلا يمكن تحميله المسؤولية في خضم هذا التحرك السريع ، ولذلك، يبدو من المعقول أن يكون معيار إهمال الشخص العادي كافيا للتحقق من أداء الحكم[١].

ولا يمكننا القول أن نعتبر سلوك الشخصالعاديمعياراللعناية المطلوبة من الحكم لأن الشخصالعادي ليس لديه معرفة بمهارات الحكم والقواعد والأنظمة الرياضية.

---

(١) GOLDBERGER A, DOUGHERTY N, CARPENTER L. *Sport, Physical Activity, and the Law*٣nd ed. Urbana, IL: Sagemore, ٢٠٠٧,p١٣

وبالتالي، لا يتوقع من الحكم أن يتصرفمثل الشخص العادي خلال المسابقات الرياضية، ولذلك، فإن المعيارالمتبع في تقييم أداء الحكم هو ذلك الحَكم الحصيف إلى حد مناسب، يتم قياس مستواه من منظور القواعد الرياضية ، ويتصرف بحرص حكم تلقى تدريباً مناسباً وخبرة مناسبة بالإضافة إلى وجود الحكم في نفس الظروف مثل طبيعة النشاط الرياضي والمخاطر التي من الممكن أن تلحقبكل نشاط ودرجة الضرر التي يمكن أن تترتب على ذلك.

وعلى أية حال هناك مجموعة من المعايير التي يجب أن يسير على نهجها الحكم:

١- **المعايير المكتوبة:** وتشمل القوانين واللوائح التي تسنها السلطة ، ومنها قوانين البناء وكذلك معايير المعدات والأدوات المستخدمة، والسياسة والأدلة الإجرائية لنشاط رياضي معين أو منشأة رياضية معينة، وكذلك خطة إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الداخلية.

٢- **المعايير غير المكتوبة:** وهي عبارة عن الممارسات الشائعة والعادات التي اعتاد عليها اللاعبون في رياضة معين ؛ مثل لبس النظارات في رياضة التنس ، ولبس الخوذ في سباق الدراجات.

٣- **السوابق القضائية**—وهي عبارة عن قرارات المحاكم التي تعالج حالات ووقائع مماثلة من شأنها تقديم إرشاداتللقضاة الآخرين بشأن السلوك الملائم ، وكذلك إلى المسؤولين الإداريين والمدربين والقادة.

٤- **الحس السليم**—وهو عبارة عن الحدس المبني على معرفة الحكم وخبرته التي تشعره أن شيئا ما لا يبدو آمنا أو صائبا، وكذلك قدرته على إدراك المخاطر الكبيرة والتصرف وفقا لذلك[١].

❖❖❖❖❖

(١) HART JE, RITSON RJ. *Liability and Safety in Physical Education and Sport*. Axon Hill: AAHPERBD, ٢٠٠٢,p١٨

المطلب الثاني
أركان المسؤولية المدنية للحكم

إن أركان المسؤولية المدنية عموماً ثلاثة وهي الخطأ وعلاقة السببية والضرر ، وفيما يلي سنقوم بدراسة هذه الأركان ولكن فيم يخص المسؤولية المدنية للحكم.

❖❖❖❖❖

الركن الأول
الخطأ (الإخلال بالالتزام)

يعرف الخطأ عادة بأنه " الفشل في أداء الواجب أو عدم ممارسة العناية المطلوبة التي يمكن لشخص معقول أن يمارسها في ظروف مماثلة".

وبعبارة أخرى ، يجب على المدعي (الرياضي) أن يثبت أن "سلوك الحكم قد انحرف عن معيار العناية المطلوبة وأن هذا الانحراف أدى إلى التغيير في نتيجة اللعبة أو أدت إلى لحوق أضرار به"

وإثبات الإخلال أو الخطأ من شأنه أن يرفع عتبة المسؤولية نظراً لصعوبة الإثبات في بعض الألعاب الرياضية بسبب طبيعتها كلعبة الرجبي (Rugby).

وفي أحيان أخرى لا يلزم إثبات الخطأ وذلك عندما يكون الحكم تابعاً للجنة الحكام ولا يعمل كمستقل ، بل ما يلزم في هذه الحالة هو وجود الضرر ، وهذا طريق أيسر بالنسبة للمضرور ؛ إذ أن الخطأ في هذه الحالة مفترض لا

يكلف المضرور إثباته ، فيسأل الحكم الذي أخل بواجباته حينئذٍ طبقاً لقواعد المسؤولية غير المباشرة وهي مسؤولية المتبووع عن خطأ التابع[١].

❁❁❁❁❁

الركن الثاني
علاقة السببية

إن حقيقة أن المدعى عليه قد انتهك أو أهمل أو أهدر مصلحة خاصة بالمدعي ليس سببا كافيا لقيام دعوى مسؤولية ناجحة، ولكن يجب على المدعي أن يثبت أن الإصابة التي يلتمس التعويض عنها قد تسببت بالفعل أو تفاقمت بسبب إهمال المدعى عليهوبعبارة أخرى، يجب على الرياضي أن يثبت أن إهمال الحكم هو السبب الواقعي والمباشرلحدوث الضرر[٢].

ولن تُبذل أي محاولة من قبل المحكمة للتأكد من جميع الأسباب، ولن يُطلب من المدعى عليه أن يشرح سبب تصرفه بالطريقة التي قام بها، فالمسألة الوحيدة التي تهمها هي مساهمة المدعى عليه في إصابة المدعي، ويجب أن تكون الإصابة التي لحقت به نتيجة لانتهاك المدعى عليه لواجب، فإذا لم تتحقق

---

(١) HEALEY D. *Sport and the law*. ٣nd ed. Australia: University of New South Wales Press Ltd, ٢٠٠٥,p١٩

(٢) KATOZIAN N. Sport error (fault) and sport liability [In Persian]. *Journal of law and Political Science*. ١٩٩٩,p٢٥

علاقة السببية التي تربط بين الخطأ والضرر لم يكن بوسع المدعي المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به[١].

وهنا يطرأ سؤالين لا بد من الإجابة عليهما

السؤال الأول:هل حدث الضرر بسبب الخطأ ؟ أو هل تسبب إهمال المتهم في تفاقم الضرر المعني أو تفاقمه؟

السؤال الثاني: هل كانت الصلة بين الخطأ والضررإصابة قوية بما فيه الكفاية لتبرير فرض المسؤولية؟

إذا كان الجواب على هذه الأسئلة لا، فبغض النظر عن مقدار الإهمال الحاضر، لا يمكن للرياضي المضرور أن يعوض عن الأضرار للخطأ الصادر من الحكم ، أما إذا كان السبب فعلياً حتى ولو كان من ضمن سلسلة من الأسباب المتتالية فهنا نكون بصدد مسؤولية مكتملة الأركان[٢].

ولكن غالباً ما يكون إثبات السببية بين الخطأ والضرر أكثر تعقيداً في حالة الحكم ؛ بسبب تدخل أسباب أخرى قد تكون ساهمت بشكل ما في إحداث الضرر ، ولكن لمعالجة هذه المسألة هناك طريقة مبتكرة تسمى طريقة

---

(١) KEETON WP, KEETON RF. *Torts: cases and materials*. ٢nd ed. St. Paul, Minnesota: West Publishing Co, ١٩٧٧ KEETON WP, KEETON RF. *Torts: cases and materials*. ٢nd ed. St. Paul, Minnesota: West Publishing Co, ١٩٧٧, p١٩

(٢) KITCHEN J, CORBETT R. *Negligence and Liability: A Guide for Recreation and Sport Organizations*. Edmonton, Alberta: Centre for Sport and Law Inc. ١٩٩٥,p٨٩

"but-for test"[١]وهواختبارلمعرفة السبب الحقيق أو المباشر ، ومفاد هذا الاختبار هو طرح سؤال يقول "لولا وجودX، هل كانت ستقعY؟" إذا كان الجواب نعم، فإن العامل X هو السبب الفعلي أو المباشر للنتيجة Y.

على سبيل المثال، قد يقال بأن: "ولكن بالنسبة لسرعة المتهم، لم تكن السيارة قد خرجت عن نطاق السيطرة، وبالتالي فإن المدعى عليه مسؤول".

❁❁❁❁❁❁

(١) LOOMIS J. The emerging law of referee malpractice. *Seton Hall Journal of Sports Law*. ٢٠٠١,p٢٦

الركن الثالث
الضرر

الضرر هو الركن الثالث من أركان المسؤولية المدنيةفيجب أن يؤدي الخطأ أو الإخلال إلى حدوث أضرار أو خسائر إلى شخص المدعي أو ممتلكاته أو مصلحة خاصة به، وغياب الضرر يعني عدم وجود الخطأ أو بعبارة أخرى يمكننا أن نردد عبارة كانت تردد قديماً في رياضة كرة السلة "لا ضرر، لا خطأ" "No harm, no foul"[١].

ويجب أن يكون الضرر قد وقع فعلاً وهنا لا تثور أية مشكلة ، أو لم يقع بعد ولكنه مؤكد الوقوع في المستقبل ؛ فسبب الضرر قد تحقق ولكن آثاره كلها أو بعضها تراخت في المستقبل كإصابة لاعب بعاهة مستديمة تحجز عن الكسب مستقبلا ، فبعوض عن الضرر الذي وقع فعلا من جراء عجزة عن اللعب في الحال وعن الضرر الذي سيقع حتماً نتيجة عجزه عن اللعب في المستقبل فالتعويض شمل الضرر الحالي والضرر المستقبل المحقق الوقوع[٢].

❖❖❖❖❖❖

(١) MORAKINYO E. Legal liability of referees for negligence during sports competition. *International Sports Law Review Pandektis (ISLR/Pandektis)*. ٢٠٠٨,p٣٥

(٢) SCHOBERT G, SMITH R, TRENTADUE J. *Sport law*. USA: West Croup, ١٩٨٦,p٨٩

تعقيب:مدى اختصاص القضاء بالدعاوى التي تقام ضد الحكم:

إن المتأمل في أحكام القضاء المتعلقة بقضايا الحكام نجد أن هناكمجالينمختلفينيتم فيهما رفع دعاوى ضد الحكام ، المجال الأول هو مجال الإصابات الشخصية، التي يقاضي فيها الحكم بسبب الإهمال، والمجال الثاني هو مجال التعقيب القضائي على قرارات الحكم والتي تنطوي على أخطاء في التحكيم ؛ كاحتساب ركلة جزاء غير مستحقة ، واحتساب هدف في وجود تسلل وغير ذلك من أخطاء نراها كثيراً في كرة القدم(١).

والذي ينظر لأحكام القضاء يرى أن المحاكم وبصفة عامة، تحجم عن الحكم فيما يخص قرارات الملعب الميدانية، سواء كانت تنطوي على أخطاء في التحكيم أو عدم تطبيق لقاعدة ما أو تطبيقها بطريقة معيبة ، وكل الدعاوى في هذا المجال قد أحجم عنها القضاء ، وما زالت المحاكم مستمرة على اتباع هذا النهج وهو عدم بسط ولايتها على قرارات الحكم التي يتخذها على أرض الملعب في أثناء إدارته للمباراة ما لم يكن ثمة احتيال أو فساد.

❁❁❁❁❁

(١) SCHOT N. Negligent liability in sport. *Sports Law E Journal*. ٢٠٠٥p٩٠

خاتمة

ونتناول فيها النتائج والتوصيات:

النتائج:

جميع البشر في المجتمعات المتمدنة وفي المهن المختلفة ليسوا بمنأى عن تطبيق أحكام المسؤولية المدنية. وبصفة عامة، فإن أي أعمال غير قانونية تؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس تؤدي إلى تطبيق المسؤولية المدنية ، ومع ذلك، فإن مدى المسؤولية يختلف من شخص لآخر وفقا لمقدار الضرر، وحالة الشخص المتضرر، وغيرها ، كما أن فرض المسؤولية المدنية يغطي عالم الرياضة. وهذا يعني أنه في مجال الأنشطة والمسابقات الرياضية، مثل المجالات الأخرى، يكون الشخص مسؤولا إذا قام بعمل غير قانوني وألحق أضراراًبالآخرين.

وفيما يتعلق بمهنة الحكام وأهميتها في مختلف المجالات الرياضية والأدوار التي يلعبونها في المبارياتالرياضية، وكذلك فيما يتعلق بمهامهم وواجباتهم، هم مسؤولون عن أي إهماليؤدي إلى إصابة لاعب، بما في ذلك عدم تنفيذ القواعد اللازمة ، والمعايير المتبعة للحماية من وقوع الأضرار.

ولتحديد ما إذا كان الحكم مسؤولا أم لا، تنظر المحاكم في العديد من العوامل. على سبيل المثال:

- واجب الرعاية المطلوبة من الحكم تجاه اللاعب.
- إهمال ذلك الواجب من قبل الحكم.
- إصالة اللاعب الناتج عن ذلك الإهمال.
- قياس مقدار الضرر.

- درجة اليقين بأن اللاعب قد عانى من الضرر.
- درجة السببية بين سلوك الحكام والضرر.

والعناصر المذكورة أعلاه يجب أن يتم دراستها وفحصها فيما يخص بالحكام الذين يتولون مهمة إدارة المسابقة الرياضية. وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود أي من هذه العناصر، سوف يمنعتعويض الضرر بموجب قواعد المسؤولية المدنية.

التوصيات:

على الرغم من أن فصل الحوادث عن الأنشطة الرياضية والمسابقات أمر مستحيل، إلا أن الأنظمة والقواعد والتصدي الجادللأخطاء والإهمال المتعمد يمكن أن يؤدي إلى تقليل هذه الحوادث ، ومن الضروري بالتالي على جميع المسؤولين عن إدارة المبارياتأن يبذلوا جهودا متضافرة للحد من المخاطر التي يتعرض لها المشاركون ، أيضاً ينبغي تطوير مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي في جميع الألعاب الرياضية ولجميع الفئات من لاعبين ومدربين وحكام ومسؤولين.

ومن ناحية أخرى، فقد أصبح المجتمع الآن في حالة تطور ، وما من شك في أن أفراد المجتمع يزدادون وعيا بأنهم يستطيعون الحصول على تعويضات قانونية عن الإصابات التي تحدث في مجال المسابقات الرياضية، وبسبب تزايد مخاطر الإصابات ووعي الناس بحقوقهم القانونية فإن هناك حاجة ماسة إلى أن يكون للحكام المعرفة والحنكة والخبرة في إدارة المباريات.

والإرشادات التالية سوف تساعد الحكام على حماية أنفسهم من الدعاوى المحتملة:

١- افحص سطح اللعب، بما في ذلك الخطوط الجانبية والخطوط النهائية تجنباً للمخاطر الحالية والمحتملة.

٢- حدد ما إذا كانت الظروف الجوية مناسبة لبدأ المباراة، ولا تسمح للمدربين أو المسؤولين الرياضيين الآخرين بالتأثير على قرارك.

٣- افحص معدات وأدوات اللعبة مثل الكرة والمرمى والشباك.

٤- تأكد من أن اللاعبين قد ارتدوا معدات السلامة المطلوبة المنوه عنها من قبل قواعد اللعب أو المؤسسات الرياضية.

٥- افحص أدوات اللاعبين أنفسهم من أجل سلامتهموتأكد من أن اللاعبين لا يرتدون أي مجوهرات أو ملحقات قد تلحق الضرر بهم.

وأخيرا يجب توفير التعليم والتثقيف الرياضي للجميع ،

وكذلك نشر العديد من المجلات الرياضية المتعلقة بقضايا الحكم في مختلف الألعاب الرياضية.

REFERENCES

۱. AHMADI E, MOHAMADZADEH H. Sources of stress on the Iran's professional referees [In Persian]. The Olympic Journal. ۲۰۰۹.

۲. BELOFF H, KERR T, DEMETRIOU, M. Sports Law. Oxford: Hart Publishing, ۱۹۹۹.

۳. CADKIN J. Sports official Liability: Can sue if the ref missed a call? Colorado: University of Denver Sturm, College of Law, ۲۰۰۷.

٤. CARPENTER LJ. Legal Concepts in Sport: A Primer. ۲nd ed. Champaign: IL: Sagamore, ۲۰۰۰.

٥. DOBBS DB. The law of tort. St. Paul: West Publishing Co. ۲۰۰۱.

٦. DOUGHERTY NJ, AUXTER D, GOLDBERGER AS, HEINZMANN GS. Sport, Physical activity and the law. Campaign, Illinois: Human Kinetics, ۱۹۹٤.

۷. DOUGHERTY NJ. Principals of safety in physical education and sport. ۳nd ed. Reston, Virginia: National Association for Sport and Physical Education, ۲۰۰۲.

۸. FAST K. Sport liability law. A guide for amateur sports organizations and their insurers. Vancouver: Dolden Wallace Folick LLP, ۲۰۰٤.

۹. FEINER S. The personal liability of sports officials: don't take the game into your own hands, take them to court! Sport Law Journal.۱۹۹۷.

۱۰. GARDINER S, JAMES M, ROGER W, O'LEARY J, BOYES S, BLACKSHAW I, CAIGER A. Sport Law. ۲nd ed. UK: Cavendish Publishing, ۲۰۰۱.

۱۱. GOLDBERGER A, DOUGHERTY N, CARPENTER L. Sport, Physical Activity, and the Law. ۳nd ed. Urbana, IL: Sagemore, ۲۰۰۷.

۱۲. HART JE, RITSON RJ. Liability and Safety in Physical Education and Sport. Axon Hill: AAHPERBD, ۲۰۰۲.

۱۳. HEALEY D. Sport and the law. ۳nd ed. Australia: University of New South Wales Press Ltd, ۲۰۰٥.

۱٤. KATOZIAN N. Sport error (fault) and sport liability [In Persian]. Journal of law and Political Science. ۱۹۹۹.

۱٥. KEETON WP, KEETON RF. Torts: cases and materials. ۲nd ed. St. Paul, Minnesota: West Publishing Co, ۱۹۷۷.

۱٦. KITCHEN J, CORBETT R. Negligence and Liability: A Guide for Recreation and Sport Organizations. Edmonton, Alberta: Centre for Sport and Law Inc., ۱۹۹٥.
۱۷. LOOMIS J. The emerging law of referee malpractice. Seton Hall Journal of Sports Law. ۲۰۰۱; ۱۱:۷۳-۸۸.
۱۸. MORAKINYO E. Legal liability of referees for negligence during sports competition. International Sports Law Review Pandects (ISLR/Pandects). ۲۰۰۸; ۷:٤٦۷-٤۷٦.
۱۹. SCHOBERT G, SMITH R, TRENTADUE J. Sport law. USA: West Croup, ۱۹۸٦.
۲۰. SCHOT N. Negligent liability in sport. Sports Law E Journal. ۲۰۰٥. ۲۰۱۱ Sep ٦. Available from: http://epublications.bond.edu.au/slej/۲
۲۱. STANDLER R. Elements of torts in USA.۱۹۹۹. ۲۰۱۱ Oct ۳. Available from: http://www.rbs۲.com/torts.pdf
۲۲. WONG G. Essential of Sports Law. ٤th ed. Westport, Connecticut: ABC-CLIO Publishers; ۲۰۱۰.
۲۳. YAZDANIAN A. Civil law: The field of civil liability [In Persian]. Iran: ADABESTAN Publisher; ۲۰۰۰.
۲٤. ZUROWSKI L. Civil liability in sports. Law Now. ۱۹۹۹; ۲۳: ۱۹-۲۲. Nbr, ۲۰۱۱ Sep ۱۸. Available from: http://www.thefreelibrary.com/Civil+liability+in+sports.-a۰۳۰۱۲٥٦۲۱